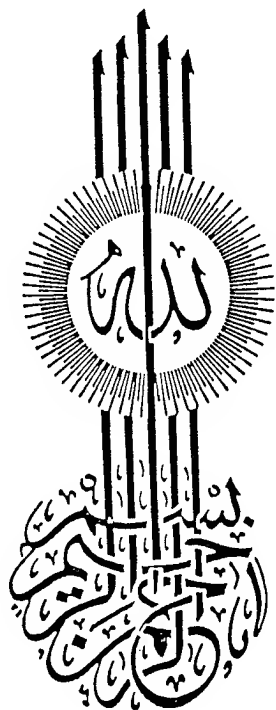




فرع الاقتصاد الاسلامي

د . أحمد عبدالرزاق الكبسي



شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذين الكريمين المشرفين على الرسالة : المشرف الفقهي الدكتور أحمد عبد الرزاق الكبيسي ، والمشرف الاقتصادي الدكتور أحمد فريد مصطفى ، اللذين لم يألوا جهداً في نصحي وإرشادي ، ومنحاني الكثير من وقتهم وجهدهما ، فأسأل الله أن يجزيهما عني خير الجزاء .

وأشكر المشرفين السابقين الذين ساهما في تكوين اللبنة الأولى في هذه الرسالة ، وهما الدكتور أحمد الشافعي والدكتور فاروق حسين .

ولا أنسى فضل أساتذتي في قسم الاقتصاد الذين ساعدوني في تنقيح خطة البحث فجزاهم الله خيراً .

وأشكر كل من ساعدني على إنجاز هذه الرسالة بأي نوع من المساعدة ، وأخص منهم القائمين على المكتبة ومركز المعلومات في البنك الإسلامي للتنمية بجدة وكذلك القائمين على مكتبة وزارة التخطيط بالرياض ، فأسأل الله أن يجزي عني الجميع خير الجزاء .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

يدور معنى التمويل في اللغة ^(١) ، وفي المصطلح ^(٢) الاقتصادي حول التزويد بالمال ، وعندما يقال تمويل التنمية ، يقصد بذلك تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية .

ويمكن تقسيم تمويل التنمية من حيث مصادره إلى قسمين :

- تمويل محلي أو داخلي ، ويعتمد على وسائل محلية .

- تمويل أجنبي أو خارجي ، ويتم الحصول عليه من مصدر خارج حدود الدولة ، كالمنظمات الدولية والإقليمية ، أو الحكومات الأجنبية ، أو المصارف التجارية ، أو غيرها من المنشآت الخاصة .

وقد زادت أهمية التمويل الأجنبي للتنمية منذ الحرب العالمية الثانية ، خاصة القروض والمنح ، واكتسب مزيداً من البحث على مستوى الدراسات الاقتصادية وصار محط أنظار المخططين في كثير من الدول النامية ، بما فيها بعض الدول الإسلامية ، وأنشئت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية ، والوطنية التي تقدم التمويل للدول النامية ، واختلفت الآراء حول جدوى التمويل الأجنبي للتنمية في الدول النامية ، خاصة بعد بروز ما يسمى « أزمة الديون الخارجية » في مطلع الثمانينات ، حيث دفعت تلك الأزمة إلى المزيد من الدراسات المتعلقة بالتمويل الأجنبي في مختلف جوانبه . وأكثر تلك الدراسات صدرت عن

(١) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ج ٨ ص ٢٢١ .

- أحمد رشيد رضا ، معجم متن اللغة ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ج ٥ ص ٢٧١ .

(٢) عبد العزيز فهمي هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، بيروت ، دار النهضة العربية ،

١٩٨٠ م ، ص ٢١٨ .

المنظمات الدولية، وهيئات البحث العلمي وعدد من الاقتصاديين في الدول المتقدمة ، ومن ثم ففي الغالب أن هذه الدراسات تمثل وجهة نظر تلك الدول الغنية المصدرة لرأس المال .

وحسب علمي فحتى الدراسات الصادرة من بعض الاقتصاديين في الدول الإسلامية لم تدرس واقع التمويل الأجنبي في الدول الإسلامية باعتبارها مجموعة واحدة متميزة، ولم تخضع هذه الدراسات التمويل الأجنبي للمعايير الشرعية في شتى جوانبه ليتضح ما يحل منه وما يحرم، ولم تقدم هذه الدراسات حلولاً جذرية مبنية على أسس شرعية لمساعدة الدول الإسلامية على تجنب سلبات التمويل الأجنبي التي أصبح يعاني منها العديد من الدول الإسلامية .

ولهذا فهناك حاجة ماسة لدراسة علمية تبحث ظاهرة التمويل الأجنبي وتسد جوانب النقص المشار إليها ، ولا سيما أن التمويل الأجنبي نوع من التبعية الاقتصادية والسياسية ، وأن بعض الدول الإسلامية تعاني من ثقل الديون الخارجية وما ترتب عليها من نتائج ، كتدخل بعض الهيئات الدولية في شؤونها الداخلية وما ترتب على ذلك من اختلالات اجتماعية .

وشعوراً مني بهذه الحالة رأيت أن يكون عنوان رسالتي « التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه » ، وذلك للحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد الإسلامي من قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى . ويلاحظ من هذا العنوان أنه يحتوي على جانبين :

الأول : التمويل الأجنبي .

الثاني : موقف الإسلام منه .

وبالنسبة للجانب الأول فقد حاولت عرض القضايا الأساسية المتعلقة بالتمويل الأجنبي ، فتعرضت لأنواعه ، ولأسباب اللجوء إليه ، ولأهم آثاره الاقتصادية .

وقد تعمدت الإيجاز في الجوانب النظرية لكثرة ما كتب فيها ، وركزت على الجوانب التطبيقية المتعلقة بالدول الإسلامية بحسب ما يتاح لي من بيانات إحصائية ، ففي بعض الحالات تمكنت من دراسة بعض جوانب التمويل الأجنبي بالنسبة لمعظم دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، وفي حالات أخرى اكتفيت ببعض الأمثلة .

وقد ركزت على الفترة الواقعة بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، لأنها في رأيي تجمع بين ازدهار وتدهور تدفقات التمويل الأجنبي إلى الدول النامية .

أما الجانب الآخر من العنوان وهو موقف الإسلام من التمويل الأجنبي فقد حاولت فيه تقديم تقويم شرعي للتمويل الأجنبي ، وذلك بتتبع القضايا الفقهية الأساسية التي يثيرها التمويل الأجنبي بواقعه المعاصر ، لمعرفة ما هو مرفوض في الشريعة الإسلامية ابتداءً وما يمكن قبوله بضوابط معينة .

وبعد ذلك عرضت ما أرى أنه منهج مقترح لمساعدة الدول الإسلامية في تجنب مشاكل التمويل الأجنبي ، وهذا البديل المقترح هو المنهج الإسلامي للتنمية ، وقد عرضت أهم أسس هذا المنهج ، والخطوات العملية المقترحة لتطبيقه ، مكثفياً بالعناصر الأساسية دون الدخول في تفصيلات ، مع الإشارة إلى المراجع التي تبحث تلك التفصيلات في الهامش .

خطة البحث

قسمت خطة بحثي إلى مقدمة وأربعة أبواب .

المقدمة : وفيها تعريف بموضوع الرسالة ، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث وخطة وتفسير لبعض المصطلحات

الباب الأول : أنواع التمويل الأجنبي .

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : القروض الأجنبية .

الفصل الثاني : المنح الأجنبية .

الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر .

الباب الثاني : أسباب اللجوء إلى التمويل الأجنبي

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : قصور الموارد المحلية عن متطلبات التنمية .

الفصل الثاني : مشاكل التجارة الخارجية .

الفصل الثالث : الاستفادة من التقنية الحديثة .

الفصل الرابع : قصور التعاون في مجال التمويل بين الدول

الإسلامية .

الباب الثالث : التقويم الاقتصادي والشرعي للتمويل الأجنبي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : آثار التمويل الأجنبي على اقتصادات الدول الإسلامية .

الفصل الثاني : موقف الإسلام من التمويل الأجنبي .

الباب الرابع : الحل المقترح لمشاكل التمويل الأجنبي

وفيه فصلان :

الفصل الأول : المنهج الإسلامي في التنمية وأثره على التمويل .

الفصل الثاني : أهم الخطوات العملية المقترحة لتطبيق المنهج الإسلامي .

بعض المصطلحات والأساليب المستعملة في الرسالة

* التمويل الأجنبي : أقصد به التمويل من مصادر غير إسلامية ، فدلالة الأجنبي لا تقتصر على الدلالة الجغرافية .

* دول متقدمة : أقصد بذلك الدول المتقدمة من الناحية المادية البحتة ، ولا يعني ذلك موافقة ذلك التفوق المادي للمعايير الإسلامية .

* الدول الإسلامية : أقصد بذلك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، بغض النظر عن السياسات الرسمية تجاه تطبيق الشريعة الإسلامية .

* اختصرت أسماء الدول ، فمثلاً عندما أقول : السعودية فإنني أقصد بذلك المملكة العربية السعودية وهكذا سائر الدول ، وذلك رغبة في الاختصار فقط دون أي اعتبار آخر .

* عندما لا أذكر رقم الطبعة أو تاريخها فمعنى ذلك أنه غير متاح .

* عندما يكون اقتباس الفكرة بالمعنى فإنني أضع رقم الاقتباس عند أول الفكرة .